

الصَّلابيُّ وقانون قتل الإخوة
والخوض في التاريخ العثماني بالباطل

بحث:

الصَّلابيُّ وقانون قتل الإخوة والخوض في التاريخ العثماني بالباطل.

إعداد: عبد الحق التركماني.

نشر موقع الشيخ:

www.turkmani.com

الصَّلابيُّ وقانون قتل الإخوة
والخوض في التاريخ العثماني بالباطل

كتبه:
عبد الحق بن ملا حقِّي التُّرْكمانيُّ

فهرس الموضوعات



الحمد لله القائل في محكم كتابه العزيز:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾ ﴾، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله الأمين، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباعث على كتابة هذا البحث:

أما بعد: فإن «**قانون قتل الإخوة**» الذي وضعه السلطان محمد الفاتح، وطبَّقه أبناؤه من بعده عهودًا طويلةً؛ أصبح مثارَ

جدل طويلٍ في السنيَّات الأخيرة، وذلك لأن المعلومات عنه في المصادر العربية شحيحةٌ جدًّا، لهذا خاض فيه كثير من الناس بالباطل، وتقحَّموا القول فيها لا يعرفون وجه الحقِّ فيه؛ بعضهم تدفعهم الحمية وتحركهم العصبية المقيتة، وآخرون تحكمهم الانتماءات الفكرية والحزبية.

ومن آخر من رأيت من هؤلاء الخائضين بغير حقٍّ الدكتور علي محمد محمد الصَّلَّابي، في مقاله: «**أكذوبة قتل السلطان محمد الفاتح لأخيه الرضيع**»، نشره في «مدونات الجزيرة» ٨/ ١٢/ ٢٠١٩.

علي الصَّلابي والتوظيف الحركي للتاريخ الإسلامي:

قبل نحو عشرين سنة نشر الصلَّابيُّ كتابه: «**الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**»، وهو جزء من مشروعه المتمثل في إعادة كتابة التاريخ الإسلامي في ضوء الفكر الحركي، وقد وقفتُ على إشارة للمنظر الحركي الأبرز محمد أحمد الراشد (**وهو عبد المنعم صالح العلي العِزِّي العراقي**) تفيد بأن الحركة

الإسلامية قد أَسندت إلى الصلابي كتابةَ التاريخ الإسلامي وصياغته وفق المنظور والتفسير السياسي الحركي للإسلام، فقد قال في كتابه «**تنظير التغيير: النظرية التكاملية للتغيير السياسي الإسلامي**» الطبعة الأولى: (١٤٣٣/٢٠١٢) ـ وهو يشرح الخطوات العملية للتغيير الحركي ـ ٨٩: «وكان في ليبيا الدكتور علي الصلابي الذي أعاد قراءة كل التاريخ الإسلامي، وتعمق في تحليله، من أجل **أن يضبط بوصلة أهل التغيير ويرسم اتجاهاتها**».

وقال ـ أيضًا ـ في شرح نظرية التغيير ١٠١: «وقراءة التاريخ بالعين التي رآه بها الدكتور علي الصلابي في سلسلة كتبه تفيد جدًّا في **تكوين وعي واحتياط واشتراط**».

تفسير الصلابي «الأذان» تفسيراً سياسيًّا:

إن هذه الإشارة المجملة من هذا المنظِّر الحركي الكبير يصدِّقها تفرغ الدكتور الصلابي لكتابة التاريخ الإسلامي كلِّه ـ إلا ما شاء الله ـ، وطباعتها ونشرها في العالم بطبعات متتالية فاخرة،

ونسخ كثيرة، وأكثرها بتوزيع مجاني.

ويصدقها ـ أيضًا ـ مضامين تلك الكتابة ومنهجها وأسلوبها، حيث جعلها خادمةً للفكر الحركي ومقاصده، وليس هذا موضع شرح ذلك، لكنني أكتفي بمثالٍ واحدٍ من تحريفه لأصل الدين في كلامه علىٰ «**شعيرة الأذان**»، حيث قال في كتابه: «**السيرة النبوية**»[(١)]:

«شعار الدولة المسلمة: إن أذان الصلاة شعار لأول دولةٍ إسلاميةٍ عالميةٍ: «**الله أكبر، الله أكبر**»، إنها تعني: أن الله أكبر من أولئك الطغاة، وأكبر من صانعي العقبات، وهو الغالب علىٰ أمره.

«**أشهد أن لا إله إلا الله**»: أي لا حاكمية، ولا سيادة، ولا سلطة إلا لله رب العالمين، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ فمعنىٰ لا إله إلا الله: لا حاكم ولا آمر ولا مُشَرّع إلا الله.

«**أشهد أن محمدًا رسول الله**»: أسلمه الله تعالىٰ القيادة، فليس

....

(١) دار المعرفة، بيروت، الطبعة السابعة: ١٤٢٩/٢٠٠٨، ٣١٠-٣١١، ودار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٣٠، ١/٤٢٩.

لأحد أن ينزعها منه، فهو ماضٍ بها إلى أن يُكمل الله دينه بما ينزله على رسوله من قرآن، وبما يلهمه إياه من سُنة، ويعني الاعتراف لرسول الله بالرسالة والزعامة الدينية والدنيوية والسمع والطاعة له.

«**حي على الصلاة، حي على الفلاح**»: أقبل يا أيها الإنسان للانضواء تحت لواء هذه الدولة التي أخلصت لله، وجعلت من أهدافها تمتين العلاقة بين المسلم وخالقه، وتمتين العلاقة بين المؤمنين على أساس من القيم السامية...».

قال أبو مسلمةَ عفا الله عنه: لقد عمد الصلابيُّ بكلامه هذا إلى بثِّ مفاهيم حركية متطرفة في عقل القارئ وفكره، فزعم أن «**الأذان**» شعار للدولة الإسلامية، وأن «**حيَّ على الصلاة**» دعوة إلى الانتماء للدولة!

إن شعيرة «**الأذان**» إنما هو في الحقيقة: لإقامة العبودية لله تعالى بإقامة الركن الثاني من أركان الإسلام التعبدية، ولم يعرف في التاريخ الإسلامي كله استخدام الأذان لأغراض أو مناسبات

سياسية[٢].

ثم فسَّر كلمة التوحيد «**لا إله إلا الله**» بتفسير الخوارج الأُوَل: «**لا حاكم إلا الله**»، وتمادىٰ في تفسير الأذان بهذا النحو، وكأنَّه يشرح نشيدًا وطنيًّا، لا شعيرةً دينيَّةً!

عدم نصيحة الصلابي لقراء كتابه «الدولة العثمانية»:

فإذا كان الصلابيُّ قد حرَّف هذه المفاهيم الإسلامية الأصلية في «**السيرة النبوية**» بهذه الجرأة والصراحة؛ فماذا عساه أن يكتب

٢) «ذكر العلماءُ في حكمةِ الأذانِ أربعة أشياءٍ: إظهارُ شعارِ الإسلام وكلمة التَّوحيدِ، والإعلامُ بدخولِ وقت الصَّلاة، وبمكانها، والدُّعاءُ إلى الجماعةِ». قاله النووي في «**شرح صحيح مسلم**» ٤/٢١٦، دار المنهاج القويم، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٤١/٢٠٢٠.

وبنحو هذا قال القاضي عياض في «**إكمال المعلم بفوائد مسلم**» دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤١٩/١٩٩٨، ٢/٢٣٩، وأبو العبَّاس القرطبي في «**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**» دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٧/١٩٩٦، ٢/٧. وابن الهُمام الحنفيُّ في «**فتح القدير**» دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤-٢٠٠٣، ١/٢٦١.

عن «**الدولة العثمانية**»، وهي ثُريًّا المشروع الحركي، والنموذج الأقرب لوعد المدينة الفاضلة، التي هي **غاية الدين** ـ عندهم! ـ لا عجب أنَّ كتابه: «**الدولة العثمانية**» جاء كتابًا دعائيًّا، فاقدًا لشروط البحث العلمي، يغلب عليه التوظيف الفكري والحركي، مع التجاهل ـ عمدًا ـ لحقائق مشهورة في تاريخها، منها ـ على سبيل المثال ـ: أنه جعل أستاذ السلطان محمد الفاتح ومربيه آق شمس الدين (ت: ٨٦٣/ ١٤٥٩) من علماء السنة، رغم أنه كان صوفيًّا غاليًا، حتى إن العلامة الفقيه ملا علي القاري الحنفي (ت: ١٠١٤/١٦٠٦) ذكر انتصارَ آق شمس الدين لابن عربي في رسالته المسماة: «**الرسالة النورية**» التي قرَّر فيها ما سمَّاه بـ: «**التوحيد الذاتي التلاشي الذوباني الاضمحلالي المحوي**»[(٣)]، فقال القاري في تجريحه وذمِّه: «فعلى كلِّ حالٍ: هو من الطائفة الإلحادية، لمخالفته لما هو مقرر في العقائد الشرعية، التي بيَّنها العلماء، وقد

---

(٣) «**الرسالة النورية**» لآق شمس الدِّين، نسخة المكتبة السليمانية، شهيد علي باشا: (٢٧٢٠)، ورقة: ٩٠/ ب.

أغرب حيث استدلَّ على صحة كلام ابن عربي بكلام أتباعه، كشراح كلامه، ووضَّاع مرامه، ثم خلط وخبط بإيراد كلام الوجودية الموحدة، والوجودية الملاحدة في الشاهد على طبق الواحد»[٤].

هذا الشيخ الخرافي أفرد الصلابي في تعظيمه والثناء عليه مبحثًا كاملًا في كتابه: الفصل الثالث، المبحث الثاني: الفاتح المعنوي للقسطنطينية الشيخ آق شمس الدين[٥].

وذكر الصلابيُّ ١١٥: «أن الشيخ آق شمس الدين اهتدىٰ بعد فتح القسطنطينية إلى قبر الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري بموضع قريبٍ من سور القسطنطينية». وعزا نقله هذا إلى كتاب «**محمد الفاتح**» لمحمد سالم الرشيدي، وأسقط منه ـ رعايةً لمشاعر قرائه ـ تمامَه، وهو قول الرشيدي: «فأمر السلطان الفاتح بناء

٤) «**الرد على القائلين بوحدة الوجود**» ١٢٧، دار المأمون، دمشق: ١٤١٥.

٥) «**الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**» للدكتور علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢١، ١١٣-١١٧!

المسجد الشريف والحجرات والقُبَّة على ذلك الموضع».

كما أنَّه تجاهل حقيقة هذه القصة كما وردت في مصدرها الأصلي، وهو «**الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**» لطاشكُبري زاده (ت: ٩٦٨)، ففيه ١٤٠ أن آق شمس الدين حدَّد موضع قبر الصحابي أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قائلًا: «**إنِّي أُشاهد في هذا الموضع نورًا، لعلَّ قبره هاهنا!**»، وذهب لذلك الموضع وتوجَّه زمانًا، ثم قال: «التقَتْ روحُه مع روحي! وهنَّأني بهذا الفتح! وقال: شكر الله سعيكم حتى خلصتموني من ظلمة الكفر». فتأمل هذه النزعة الباطنية في قوله: «**التقت روحه مع روحي**»!

ارتباك الصلابي وتناقضاته بعد ظهور الحقائق وانتشارها:

إن مقال الصلابي «**أكذوبة قتل السلطان محمد الفاتح لأخيه الرضيع**» يُظهر ـ بوضوحٍ ـ صدمته وقلقه واضطرابه، وعجزه التام عن «**الترقيع**» بطريقة علمية مقنعة، لهذا ظهر التناقض العجيب في

كلامه، أشير إلى طرفٍ منه بما يلي:

١- عَدَّ الصلابيُّ قانون قتل الإخوة من الأكاذيب والافتراءات، ثم عاد إلى القول بأن: «مسألة مقاتلة الإخوة الخارجين على السلطان الشرعي بقوة السلاح له حكمه الشرعي وسنده القانوني في أحكام البغاة».

والصلابي يعلم جيدًا أن «**البغاة**» في حكم الشريعة: «هم الخارجون من المسلمين عن طاعة الإمام الحق بتأويل، ولهم شوكةٌ»(٦). وقتل الأبرياء الذين لم يخرجوا على سلطانهم ولم يفعلوا ما يوجب استحلال دمائهم من أعظم البغي والفساد في الأرض، فكيف إذا كانوا آمنين غافلين في قصورهم؟! بل كيف إذا كانوا أطفالًا لم يبلغوا الحلم ولم يجرِ عليهم القلم؟! بل كيف إذا كانوا رضعًا ينتزعون من صدور أمَّهاتهم؟!

٢- ذكر في «**مراجع المقال**» كتاب الشيخ مرعي الكرمي: «**قَلائِدُ العِقْيَانِ**»، رغم أنه لم يرجع في مقاله إلى هذا المصدر المهم

....

٦) «**الموسوعة الفقهية الكويتية**» مادة (بغاة) ٨/ ١٣٠.

إطلاقًا، ولا ذكر أن الكرميَّ عدَّ قتل الإخوة سنَّةً ماضيةً في آل عثمان.

٣- بل أعرض عن هذا المصدر العالي الأصيل ـ كتاب العلامة مرعي الكرمي ـ إلى أحد المهرجين على منصات التواصل الاجتماعي اسمه: **محمود سالم**، نشر «مقطعَ فيديو» له، يكذِّب فيه وقائع قتل الإخوة بكلام هزيل، عارٍ عن الدليل!

٤- أحال إلى مقال: «أكرم بوغرا إكنجي: «**تاريخ قتل الإخوة في الإمبراطورية العثمانية**»، موقع إضاءات، ٦/ ٨/ ٢٠١٥»، بعد أن نقل عنه فقرة في: «**جواز قتل أفراد الأسرة الحاكمة الذين خرجوا على الحكم الشرعي**».

ولما قرأنا هذا المقال وجدنا كاتبه يقرِّرُ ـ صراحةً ـ صحة قانون قتل الإخوة الذي وضعه محمد الفاتح، ويقرُّ ـ صراحةً أيضًا ـ بحوادث قتل الإخوة رغم: «**عدم وجود الثورة والخروج، ولا وجود التحضيرات المسبقة لها**»، هذا نصُّ كلامه، فليرجع للمقال من أحبَّ؛ ليعلم أن الصلابيَّ كتب مقاله وهو في حال الصدمة

والذهول من شيوع العلم بما حاول إخفائه في توريخته الدعائية.

ثم إن المقال مترجم عن التركية، فكاتبه: Prof. Dr. Ekrem Buğra Ekinci أكاديمي تركيٌّ معروف، ولد سنة (١٩٦٦م)، حصل على الدكتوراه في القانون من جامعة اسطنبول (١٩٩٩م)، ونال درجة الأستاذية في القانون التركي والشريعة الإسلامية، وهو حاليًّا عضوٌ في كلية الحقوق بجامعة مرمرة.

إن مقال أكرم إكنجي نموذج ـ من بين عشرات النماذج ـ لما ينزع إليه اليومَ كثير من الباحثين والكُتَّاب الأتراك من التأويل وإيجاد المخارج الدينية والقانونية والأخلاقية لقانون قتل الإخوة وتطبيقاته؛ بعد أن سلَّموا ـ جميعًا ـ إلى أنَّه لا سبيل إلى المكابرة في تكذيبها وتجاهلها!

حاكم المطيري نموذج آخر للتضليل واتباع الهوى:

لقد كُنَّا نقرأ في أوائل أيام الطلب عن أسباب الوضع في الحديث؛ فنتعجَّب من البواعث **المذهبية والطائفية، والتملُّق للسلاطين وطلب رضاهم**، فإذا بنا نرى هذا العبث بالدين

والتاريخ لدوافع فكرية وحزبية وسياسية، وليس الصلابيُّ إلا نموذجًا من عشراتٍ، حتى بلغ الحال بالمفتون: **حاكم بن عبيسان المطيري** ـ الذي اشتهر بشدِّه الرحَّال إلى خيمة الزنديق: معمر القذافي، والتذلل له بقوله: «**مِثْلُكَ يُعنى إليه**»! ـ إلى وضع كتابٍ سمَّاه: «**الأربعون المتواترة في فضائل اسطنبول الفاخرة**»، جمع فيه أربعين حديثًا وأثرًا، كلُّها من الأحاديث والآثار الضعيفة والمنكرة جدًّا، واستجاز لنفسه وصف هذا المجموع من (الضعيف والمنكر والشاذ والواهي) بـ: «**المتواتر**»، وهو يعلم جيدًّا أن «المتواتر» في اصطلاح المحدثين: أعلى درجات الحديث صحةً وقوةً وثبوتًا.

نعوذ بالله من الكذب على رسول الله ﷺ، ومن عمَى العصبية، وفتنة طلب الدُّنيا، وطلب رضا الحُكَّام والأحزاب.

وإذْ بلغت الحالُ بهذا المفتون إلى هذه الجرأة على سنَّة رسول الله ﷺ؛ فلا عجب بعد ذلك أنَّه ألَّف كتابًا آخر سمَّاه: «**الخلافة العثمانية ودورها في التجديد الديني وظهور الحركات الإصلاحية**»، ولفَّق فيه مباحث لا خطام لها ولا زمام، ونقل أثناء ذلك أكثر

مباحث الكتاب الذي أصدرتُه مع الأخ الباحث محمد كوري بعنوان: «**دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية**»؛ ليحرِّف المراد منها، ويضعها في غير موضعها، ويزعم أن ظهور هذه الدعوة من محاسن الدولة العثمانية، مع أننا ذكرنا تلك المباحث لنثبت بالبحث العلمي المجرَّد أن ظهور تلك الدعوة الإصلاحية في الدولة العثمانية ـ من داخل العقيدة الماتريدية والمذهب الحنفي والبيئة الصوفية ـ لم يكن إلا ضرورة لمواجهة ما تردت إليه الأحوال الدينية والاجتماعية في الدولة العثمانية نتيجة البدع والخرافات والجهالات والضلالات.

وقد نقلتُ هناك نصًّا طويلًا للشيخ قاضي زاده وصف فيه أحوال الجهل والانحطاط والفساد الديني والأخلاقي في اسطنبول[7]، لهذا لم تُحقِّق دعوته الإصلاحية أثرًا يُذكر، فقد أسكتوا صوتها، وقضوا عليها في مهدها، ولم يكن من سبيل للإصلاح إلا خارج سلطة الدولة، وهو ما تمكَّن منه ـ بعدُ ـ الإمام السلفي

....

٧) «**دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية في الدولة العثمانية**»، دار اللؤلؤة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٨/٢٠١٧، ٤٩-٥٣، نقلًا عن كتاب: «إرشاد العقول المستقيمة إلى الأصول القويمة» لقاضي زاده.

المصلح المجدِّد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى[٨].

وقلَبَ حاكم المطيري مساوئ «**الدولة العثمانية**» إلى محاسن وفضائل؛ وهذه مزيَّةٌ في «**التأليف والتصنيف**» لا يمكن أن ينالها إلا من تربَّى في خيمة معمَّر القذَّافي، ونعمَّا به من «**أخٍ قائدٍ**» في الكذب والتلوُّن، والخبث والمكر، ولا جَرَمَ أنَّ «**مثلَه يُعنَى إليه**» كيدًا للإسلام والمسلمين، وسعيًا في الفساد ونشر الفوضى والدمار والخراب في بلاد المسلمين.

وكان له في ذِكْرِ محاسن «الدولة العثمانية» بالحقِّ والعدل غُنيةً عن الكذب والتلفيق.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(٨) انظر: «دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية في الدولة العثمانية» ٤٦-٦٢، في المقارنة بين الدعوة الإصلاحية العثمانية ودعوتي شيخ الإسلام ابن تيمية قبلها والإمام محمد بن عبد الوهاب بعدها.

حادثة قتل السلطان محمد الفاتح لأخيه الرضيع:

أرجع إلى موضوع هذا البحث، وهو في حقيقته مسألتان مختلفتان:

أما أمر السلطان محمد الفاتح بقتل أخيه الرضيع خنقًا؛ فالبحث التاريخي يثبت صدق روايته، وصحة وقوعه، لهذا لم يتردَّد المنصفون من محبيِّ الفاتح ومعظِّميه في الإقرار بصحة الواقعة:

- **منهم**: الأديب والشاعر المصري أحمد خيري باشا (ت: ١٣٨٧/١٩٦٧)، وكان من تلاميذ الشيخ محمد زاهد الكوثري وملازميه، له قصيدة: «**ذكرى فتح الآستانة**»[٩]، ومن أبياتها:

«**دع عنك بعض هناته لفتوحه ولعلَّ فيها ما يسوغُ ويُشرعُ**»

وعلَّق الشاعر في شرح كلامه بقوله ٢١٩: «والمراد ما حدث من السلطان من قتل أخيه الرضيع...».

وكان أحمد خيري من تلاميذ الشيخ العثماني محمد زاهد

(٩) نشرت في ملاحق كتاب: «**العاهل العثماني أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته العدلية**»، تأليف: علي هِمَّتْ بَرْكي الآقسكي (ت: ١٩٧٦)، مطبعة السعادة بمصر: (١٣٧٢/١٩٥٣)، ٢١٣.

الكوثري وملازميه، معروفًا بحبه للأتراك، وتعظيمه للفاتح؛ فلو كان في صحة هذه الواقعة أدنى مدخل للشكِّ؛ لكذَّب بها هذا المعظِّمُ للفاتح.

- **ومنهم**: محمد فريد بك المحامي (ت: ١٣٣٨) في كتابه: «**تاريخ الدولة العليَّة العثمانية**»؛ فقد قال في ترجمة الفاتح:

«وبعد أن أمر بنقل جثة والده إلى مدينة بورصة لدفنها بها؛ أمر بقتل أخ له رضيع اسمه: أحمد»[١٠].

ومحمد فريد بك تركيُّ الأصل، ولد ونشأ في القاهرة، وكان عارفًا باللغة التركية وآدابها ومصادر تاريخ الدولة العثمانية، وألَّف كتابه ـ هذا ـ قبيل سقوط الدولة العثمانية، وكان دافعه المحبة والإعجاب والتعظيم، وقد ذكر في مواضع وقائع تنفيذ «**قانون قتل الإخوة**» ونبَّه على تأثيره في إضعاف حكم آل عثمان.

وهو كتاب مشهور جدًّا، ومن مصادر الصلابي في كتبه، لكنه تجاهل ما فيه من الحقائق.

(١٠) «تاريخ الدولة العليَّة العثمانية» دار النفائس، بيروت: ١٤٠١، ١٦١.

- ومنهم ـ أيضًا ـ علي هِمَّتْ بَرْكي الآقسكي في كتابه: «العاهل العثماني أبو الفتح السلطان محمد الثاني»، فإنه لم يكّذب الحداثة، لكنَّه حاول توجيهها، فقال:

«وأمَّا حادثُ خنق أخيه الرضيع الأمير أحمد؛ فلا يزال يكتنفه الغموض في دافعه وفاعله، فإذا حدث هذا الحادث المحزن بدافع الحرص عل سلامة الوطن من أنْ ينقسم، ويضطرب أمره؛ فنسأل الله تعالى العفو والغفران. **ومع ما في هذا الحادث وأمثاله من القسوة والفظاعة يَعُدُّه بعض المتفكِّرين تضحيةً كُبرَى بُذلتْ لصالح الوطن**»(١١).

(١١) «**العاهل العثماني أبو الفتح السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية وحياته العدلية**»، ألَّفه بمناسبة الاحتفال بمرور خمس مئة عام على فتح اسطنبول، تعريب: محمد إحسان بن عبد العزيز، مطبعة السعادة بمصر: (١٣٧٢/ ١٩٥٣)، ٣٥.

والمؤلف علي همَّت ولد في مدينة البستان في محافظة مرعش (١٢٩٩/ ١٨٨٢)، تدرج في التعليم التقليدي والنظامي حتى تخرج من «مدرسة القضاة» في اسطنبول (١٩٠٩)، ثم دخل في سلك الوظائف الحكومية والقضاء حتى تولى رئاسة محاكم اسطنبول الابتدائية، ثم أصبح عضوًا في محكمة الاستئناف، ثم رئيسًا ثانيًا لها، إلى أن أحيل إلى التقاعد، وتفرغ لاهتماماته العلمية في مجال الطب والتاريخ والأدب التركي =

- ومن أشهر المعاصرين الذين أثبتوا صحة واقعة قتل الفاتح لأخيه الرضيع، وعدَّ صنيعه من مفاخره في السياسة حفاظًا على السلطنة؛ المؤرخ التركي قادر مصر أوغلو (ولد في طرابزون: ١٩٣٣، وتوفي في اسطنبول: ٢٠١٩)، وكان مدافعًا عن الدولة العثمانية وتاريخها، وله في ذلك مؤلفات ومقالات ومحاضرات كثيرة، وسُجن ونفي بسبب ذلك.

وعند وفاته نعاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

....

والأدب الفارسي، وأكثر كتبه في القضاء والقانون، توفي عام (١٣٩٦/ ١٩٧٦). مترجم في «الموسوعة الإسلامية» مادة: (BERKİ Ali Himmet)، ٥/ ٥٠٩. ويُعلم من ترجمته أنه لم يكن متخصصًا في علم التاريخ، وقد ألَّف كتابه هذا لبحث الجوانب التشريعية والقضائية في عهد الفاتح، لهذا لم يُنكِر قتل الفاتح لأخيه الرضيع، فقد وجد ذلك في جميع المصادر الأصلية الموثوقة، لكنه أنكر فقرة «قتل الإخوة» في قوانين الفاتح: ٢٠٤؛ لأنها لم تعرف ـ في زمانه ـ إلا بمخطوطة فِيينَّا، وقد صدر كتابه في اسطنبول عام: (١٩٥٣)، وأسند ترجمته إلى العربية إلى صديقه التركي: محمد إحسان، وكان انتقل للدراسة في مصر، واستقر فيها، وتقلد وظائف عديدة، وأسس كرسي اللغة التركية في جامعة عين شمس، وترأسه حتى وفاته عام: (١٩٦١)، وهو والد الأكاديمي المعروف الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو.

بقوله: «علمتُ بحزنٍ وفاةَ قادر مصر أوغلو أحد مؤرخي بلادنا المهمِّين».

وإذا تجاوزنا هذه الآراء المتأخرة، ورجعنا إلى المصادر الأصلية للتاريخ العثماني فإنَّ النتيجة النهائية هي ما ذكره محمد أقمان في أطروحته للدكتوراه: «**مسألة قتل الإخوة في القانون العثماني**»(١٢)، التي أجيزت من جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية، فرع علم تاريخ القوانين، اسطنبول: ١٩٩٥، ٦٢؛ فقال: «جميع مصادر التاريخ العثماني المعتبرة سجَّلت أمر السلطان الفاتح محمد الثاني بخنق أخيه الرضيع أحمد. أعني لا يوجد في هذا الموضوع أي اختلاف بين المؤرخين. ومن يقول عكس هذا، أو يكذِّب الروايات ليس لهم أي مرجع. في بعض التواريخ العثمانية ذكرت الحادثة مجردة، وفي بعضها ذكرت مع توضيحها. وذكرت بعض المصادر الحادثة للمبالغة في التشنيع على السلطان الفاتح».

(12) "Osmanlı Hukukunda kardeş katli meselesi" Mehmet AKMAN, Danışman: PROF. DR. M. AKİF AYDIN, Marmara Üniversitesi / Sosyal Bilimler Enstitüsü / Kamu Hukuku Anabilim Dalı, Doktora, 1995, 228 s. Osmanlı Devletinde Kardeş Katli", Mehmet AKMAN, Eren Yayıncılık, 1. Baskı, Istanbul 1997.

أما شيخ المؤرخين العلامة خليل إينالجيك فإن لإثباته حادثة قتل الفاتح لأخيه الرضيع وتشريعه لقانون قتل الإخوة أهمية علمية كبيرة جدًّا، لهذا سأذكره ـ في آخر البحث ـ في مبحث مستقل.

نامق كمال مؤلف دعائيٌّ لا قيمة علمية لكتبه:

فلا يُلتفت بعد هذا إلى الكتب الدعائية التي تفتقر للقيمة العلمية، مثل كتاب: «**سيرة الفاتح**» لنامق كمال (ت: ١٨٨٨)؛ فقد كذَّب حادثة قتل الفاتح لأخيه الصغير تكذيبًا شديدًا بكلام عاطفي مرسل، لا قيمة له في ميزان البحث العلمي، فقد كان نامق كمال شاعرًا وأديبًا، ذو نزعة فكرية وقومية وسياسية منحرفة، وكتب كتابه هذا في «**سيرة الفاتح**» لتمجيد الأبطال، ولم يلتزم بأصول البحث التاريخي، لأنه لم يكن مؤرخًا، لهذا جاء في ترجمته في «**الموسوعة الإسلامية التركية**» ما ترجمته:

«على الرغم من أن نامق كمال أراد الوصول إلى الأعمال

والمخطوطات الأصلية أثناء كتابة التاريخ العثماني؛ فإنه اضطر إلى الاعتماد في الغالب على المصادر العادية (غير ذات قيمة)؛ إذ لم يكن في الإمكان في رودوس وساكيز [حيث كان يقيم في اليونان]؛ أكثر من هذا.

إنه استند أثناء حكمه على الحوادث ـ حقيقةً ـ إلى المنطق بدلًا من الاستناد إلى الوثائق، وهذا عيبٌ كبيرٌ في كتابته يجعلها بعيدةً عن كونها كتابةً علميَّةً»(١٣).

محمد الفاتح وتشريع قانون قتل الإخوة:

والمسألة الثانية هي «**قانون قتل الإخوة**»: وهو فقرة من «**قانون نامه**» الذي أصدره محمد الفاتح، ونصُّها ـ كما في المصادر التي سأذكرها قريبًا ـ:

«وكلُّ من تيسَّرت له السلطنةُ من أولادي؛ فمن المناسب أن يُقتَل جميعُ إخوته من أجل نظام العالم. جوَّزه أكثر العلماء؛ فيكون

(13) NÂMIK KEMAL (1840-1888), TDV İslâm Ansiklopedisi, cild. 32, sayfa. 361-378.

نافذًا من الآن».

لقد كان لدىٰ بعض الباحثين بعض الشكِّ في صحة هذه الفقرة، لأنها لم ترد إلا في مخطوطة محفوظة في المكتبة الملكية في فيينًّا، لكن زال الشكُّ كلُّه بعد ظهور كتاب: «**بدائع الوقائع**»، لمؤلفه: حسين البوسنوي (توفي بعد: ١٠٥٦/١٦٤٦)، وكان من رجالات الدولة العثمانية، وتولَّى منصب رئيس الكُتَّاب مدَّة طويلة، مما مكَّنه من الاطلاع علىٰ وثائق الديوان الهُمايوني (الديوان السلطاني)، واطلع هناك علىٰ القانون الذي أصدره الفاتح[١٤]، وأورده بحروفه في كتابه الذي نُشر في موسكو عام (١٩٦١م)، وكان أول من لفت الأنظار إلىٰ حفظ هذا الكتاب لنص القانون الباحث التركي عبد القادر أوزجان في بحثه الموسوم: «**قوانين الفاتح التنظيمية ومسألة قتل الإخوة من أجل نظام العالم**»، الذي نشره أولًا في مجلة التاريخ لكلية الآداب، جامعة اسطنبول، سنة: (١٩٨٢م)، عدد: (٣٣)، ثم عاد إلىٰ نشره مع نصِّ القانون كاملًا،

(١٤) كما في ترجمته في «**الموسوعة الإسلامية**» مادة (KOCA HÜSEYİN)، ٢٦/ ١٣٠.

في كتاب صغير بعنوان: «**قانون أسلافي وأجدادي: قانون نامه آل عثمان**»، صدر في اسطنبول، الطبعة الأولى: (٢٠١٧م)، والثانية: (٢٠١٨م)[١٥].

«قانون قتل الإخوة» في «الموسوعة الإسلامية» والأبحاث التركية:

لقد اعتُمِد بحثُ أوزجان في الأوساط الأكاديمية، وهي من مصادر مواد «**الموسوعة الإسلامية التركية**» في نحو عشرين موضعًا. بل إن هذه «**الموسوعة**» استكتبت أوزجان لكتابة مادة (جلوس CÜLÛS) فكتبها أوزجان، وأورد فيها نصَّ «**قانون قتل الإخوة**» جازمًا بصحتها، ولم يورد أي اعتراض أو شكٍّ حولها، بل قال:

«جعل الفاتح من خلال وضعه لهذا الحكم جميعَ أبنائه ورثةً للعرش بالتساوي، ورأى أنه من المناسب أن يقتل من يجلس على

(15) Abdülkadir Özcan, “Fâtih’in Teşkilât Kanunnâmesi ve Nizam-ı Âlem İçin Kardeş Katli Meselesi”, İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi, Sayı: 33, 1981. "Atam Dedem Kanunu Kanunname-i Al-i Osman", Prof. Dr. Abdülkadir Özcan, Kronik Kitap, Istanbul, 1 Baskı 2017, 2. Baskı 2018.

العرش بقية إخوانه: «**من أجل نظام العالم**». في واقع الأمر أثبت القتالُ على العرش ـ بعد وفاته ـ بين ولديه بايزيد وجَمّ سلطان أنه كان على حقٍّ»[16].

وقال أوزجان في هذه المادة ـ أيضًا ـ:

«في الدول التركية قبل الإسلام تسببت حقيقة أن أعضاء السلالة كانوا يتمتعون بحقوق متساوية في العرش في بعض الأحيان في صراعات على العرش أضعفت الدولةَ، ثم نُقلت نفس الطريقة إلى الدول التركية المسلمة».

يعني أن هذا سبب قتل من يتولى العرش لإخوانه، إذ كان يخشى تمردهم ولو مستقبلًا، لكنه ذكر أنه: «في عهد السلاجقة لم نجد أن أحد أفراد الأسرة الحاكمة ـ ممن لم يحاول فعلًا التمرد ـ قد أُعدم بسبب الخوف من أنه قد يطالب بحقه في السلطنة».

ثم ذكر أوزجان جملة من حوادث قتل الإخوة في الدولة العثمانية.

(16) CÜLÛS جلوس , TDV İslâm Ansiklopedisi, cild. 8, sayfa. 108-114.

إنَّ «**الموسوعة الإسلامية التركية**» من أهم المصادر العلمية المحكَّمة في تركيا، وهي من أعظم الإنجازات العلمية الموسوعية للمسلمين في العصر الحديث، وقد صدرت عن مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، ابتدأ العمل فيها عام (١٩٨٣)، واكتمل بصدور المجلد الرابع والأربعين عام (٢٠١٦).

وفي أطروحة محمد أقهان ـ التي ذكرتها آنفًا ـ تأكيد على صحة ما ذهب إليه أوزجان.

وفي اللغة التركية عشرات الأبحاث والمقالات حول هذا الموضوع، ومن طريف ذلك أن باحثة من كُوريا كتبت رسالة ماجستير بعنوان: «**قتل الإخوة في الدولة العثمانية وكوريا: دراسة مقارنة**»، وأجيزت عن جامعة مرمرة في اسطنبول (٢٠١٨)[١٧].

والمقصود أن نسبة «**قانون قتل الإخوة**» إلى السلطان محمد الفاتح أصبحت أمرًا مسلمًا في الأوساط العلمية والبحثية الأكاديمية.

....

(17) Jang, Mina, "Osmanlı Devleti Ile Kore Devleti'Inde Kardeş Katli Meselesi Karşılaştırılması (14–17 Yy.)", Marmara Universitesi, 2019.

ضحايا تنفيذ «قانون قتل الإخوة»:

ولو فرضنا جدلًا عدم ثبوت نسبة نص القانون للفاتح، فإن تطبيق هذا القانون من قبل عدد من سلاطين آل عثمان يدلُّ على أن له أصلًا أصيلًا عندهم، ورثوه عن آبائهم وأجدادهم، وقد أورد محمد أقهان إحصاءً دقيقًا لوقائع «**قتل الإخوة**»، فبلغ عدد الضحايا (٣٥) أخًا مقتولًا:

[١] فقد قتل مراد الأول أخويه.

[٢] وقتل بايزيد الأول أخاه.

[٣] وقتل مراد الثاني أخاه.

[٤] وقتل الفاتح محمد الثاني أخاه.

[٥] وقتل سليم الأول أخويه.

[٦] وقتل مراد الثالث إخوانه الخمسة.

[٧] وقتل محمد الثالث إخوانه التسعة عشر في ليلة واحدة.

[٨] وقتل عثمان الثاني أخاه.

[٩] وقتل مراد الرابع إخوانه الثلاثة.

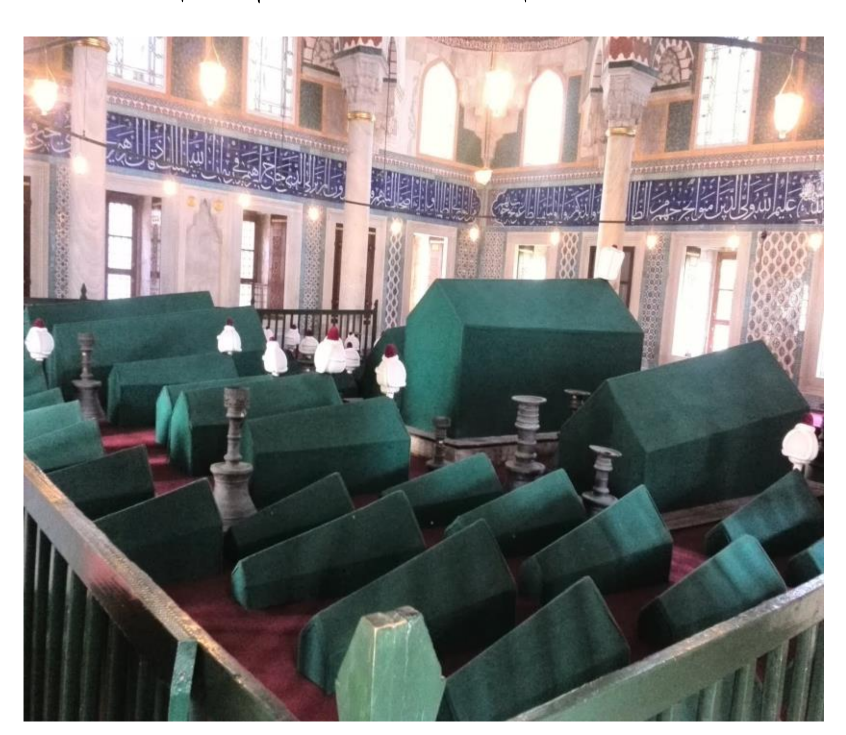
وهذه الوقائع مذكورة في كتب التاريخ العثماني الأصلية والعلمية، ومن آخرها وأهمها ذِكْر العلامة المؤرخ خليل إينالجيك لها في كتابه: «**تاريخ الدولة العثمانية**» الفصل الثامن: الوصول إلى العرش ٩٥-٩٨.

قتل السلطان محمد الثالث لإخوانه التسع عشر:

ومن أشنع تلك الوقائع وأقبحها ما تشهد به ساحة «**مسجد أيا صوفيا**»، حيث يقف الزائر هناك على مبنًى ضخمٍ فخمٍ يضمُّ قبر السلطان مراد الثالث، وعند قدميه قبور تسعة عشر ابنًا من أبنائه، قتلوا جميعًا خنقًا في يوم واحد، (**يوم السبت: ١٧ جمادى الأولى ١٠٠٣/ ٢٨ كانون الثاني ١٥٩٥**)، أمر بقتلهم أخوهم: السلطان محمد الثالث، الذي تولى السلطنة بعد وفاة أبيه: مراد الثالث، فأمر بحفر عشرين قبرًا عند أيا صوفيا، ودفن في يوم واحد: أباه السلطان ومعه جميع إخوانه.

يقال: إن أكبرهم لم يتجاوز الحادي عشرَ من العمر.

ويقال: إن أربعة منهم كانوا بالغين، والباقون لم يبلغوا الحلم، ولم يجر عليهم القلم! وصارت «**أيا صوفيا**» شاهدةً على جريمةٍ بشعةٍ، نُفذَّت باسم: «**قانون حفظ نظام العالم**»!



وقد شهد تلك الواقعة في اسطنبول المؤرخ التركي سلانيكي مصطفى أفندي (ت: ١٠٠٨/ ١٦٠٠ تقريبًا) وسجَّل ذلك في «**تاريخه**» الشهير باللغة العثمانية، وذكر صلاة شيخ الإسلام وأعيان الدولة على الأبرياء المقتولين واحدًا بعد الآخر، وقال:

«وبعد ذلك بلغ الأنين والآهات على مصيبة المعصومين (= الأبرياء) عنان السماء. ولم يبقَ كَبِدٌ لم يحترق بهذه النَّار. وجرت العيونُ بالدموع، ونطقت الألسنةُ بالشكوى»[١٨].

وذكر السياسي والمؤرخ العثماني علي فؤاد تُرك كالْدِي (ت: ١٩٣٥) في «**مذكراته**»[١٩] أن السلطان محمد رشاد (ت: ١٣٣٧/ ١٩١٨) زار يومًا قبور أجداده في أيا صوفيا، فأعرض عن زيارة قبر محمد الثالث، وقال: «**أنا لا أذهب لزيارة قبر رجلٍ قتل تسع عشر أخًا له في يوم واحد**»!

شهادة مهمة من الشيخ مرعي الكرمي:

إن أخبار وقائع قتل الإخوة من قبل سلاطين آل عثمان مشهورة مستفيضة، بل متواترة معلومة، حتى إن الفقيه الحنبلي الشيخ مَرْعيَّ بن يوسف الكَرْميَّ ثم المصريَّ (ت: ١٠٣٣) لما ألَّف

....

(18) Selânikî Mustafa Efendi, Tarih-i Selânikî, Hazırlayan Prof. Dr. Mehmet İpşirli, İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi yayınları No. 3371, İstanbul 1989, cild. 2, s. 435-436.
(19) Türkgeldi, Ali Fuat, 1867-1935, "Görüp işittiklerim", Ankara: Türk Tarih Kurumu, 4. Baskı, 1987, s. 113.

كتابه: «**قَلائِدُ العِقْيَانِ فِي فَضَائِلِ آلِ عُثْمَانَ**» لم يستطع تجاهل هذه الحقيقة التاريخية الثابتة، فقلب هذه «**السيئة**» إلى «**فضيلة**»، وتناقض في توجيه ذلك شرعًا وفطرةً وعقلًا تناقضًا كبيرًا، كما هو ظاهر في صدر كلامه في هذه المسألة: «**ومن فضائل آل عثمان: قتل أولادهم الذكور خوفًا من الفتن**، وفساد المُلك، واختلاف الكلمة، وشقِّ العصا بين المسلمين، **وهذا الأمر لم يسبقهم إليه أحدٌ فيما أعلم**.

وهو وإن كان أمرًا ينفِرُ منه الطبعُ السليمُ بحسب الظاهر، لكنه في نفس الأمر خيرٌ كبيرٌ، ونفعٌ كثيرٌ، **ومع ذلك فلم يظهر لي جوازُ ذلك على سبيل الإطلاق؛ لأنهم أطفال لا ذنبَ لهم أصلًا، وكون يحصل منهم بغيٌ وإثارة فتنٍ فيما بعدُ فهو أمر غير محقَّق، وترك القتل في مثل ذلك أليق**»[٢٠].

وقد ظهر لي أن الشيخ الكرمي اضطر إلى تأليف هذا الكتاب

---

٢٠) «**قلائد العقيان في فضائل آل عثمان**» دراسة وتحقيق: إبراهيم فاعور الشرعة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن: ٢٠٠٩م، ١٣٥ – ١٣٨. وتحقيق وتعليق: محمد وائل الحنبلي، دار اللباب، اسطنبول: ١٤٤٠/ ٢٠١٩، ٨٤ – ٨٧.

اضطرارًا تحت ضغط أحد ولاة الدولة العثمانية في مصر، وسأنشر بحثي حول هذا في مناسبة أخرىٰ.

شيخ المؤرخين خليل إينالجيك:

ولا يمكن أن أنهي هذا البحث دون أن أذكر أنَّ المؤرخ التركي الكبير خليل إينالجيك Halil İnalcık (١٩١٦-٢٠١٦) قد أثبت واقعة قتل الفاتح لأخيه الرضيع، كما أثبت صحة نسبة «**قانون قتل الإخوة**» إليه.

وإينالجيك هو أوثق وأدقُّ من أعاد كتابة التاريخ العثماني، ويعدُّ أحد الشخصيات العلمية المتميزة في العالم خلال القرن الأخير، ويلقَّب في تركيا بشيخ المؤرخين، وقد أجمع الإسلاميون والعلمانيون في تركيا علىٰ صدقه وأمانته، وعلمه وتحقيقه، واجتمعت كلمتهم علىٰ احترامه وتبجيله، وعند وفاته في عام (٢٠١٦) شارك في تشييعه ومراسم دفنه أكبر القيادات السياسية والعلمية والثقافية في تركيا، وعلىٰ رأسهم أحمد داود أغلو ـ رئيس الوزراء آنئذٍ ـ، وأصدر رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان

نعيًا رسميًّا قال فيه: «قد علمتُ بحزن عميق بوفاة المؤرخ العالمي البروفيسور الدكتور خليل إينالجيك، الذي كرس حياته لدراسات التاريخ التركي والعالمي، وهو من بين المؤرخين البارزين في العالم بأعماله المحايدة والمعتمدة. ترك لنا إرثًا فريدًا من خلال كتبه ومراجعاته وتقييماته. مُعلّمنا الموقَّر ـ الذي درَّس في جامعات مرموقة في العالم وسلَّط الضوء على التاريخ بأبحاثه ـ سيظل دائمًا في الذاكرة بالحب والاحترام للطلاب الذين دربهم. رحم الله خليل إينالجيك؛ الاسم العظيم للتأريخ التركي، ومعلِّم المعلمين».

دُفن في مقبرة الفاتح تكريمًا له، وكان حصل على عدد كبير من الجوائز والأوسمة التركية والعالمية، منها: جائزة الملك فيصل للدراسات الإسلامية عام (٢٠١١)[٢١].

ومن أسفٍ أن هذا المؤرخ الحجَّة لا يكاد يُعرف في

(٢١) راجع ترجمة موجزة له في «**الجزيرة نت**»: (إينالجيك مؤرخ تركي أحيا التاريخ العثماني) [٣٠/٧/٢٠١٦]. وله ترجمة مطولة في «**ويكيبيديا**» بالتركية، إضافة إلى (٢٥) لغة أخرى.

الأوساط العربية، ولا أعرف له كتابًا مترجمًا إلى العربية إلا ثلاثة كتب له، وهي: «**تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**»، و«**التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**»، و«**السلطنة العثمانية وأوروبا**».

أهم كتب إينالجيك كتابه: «**السلطان الفاتح محمد خان**»[٢٢]، وهو نتاج أبحاثه العلمية المتعمِّقة التي امتدَّت أكثر من ستين عامًا، فقد أخرج أول دراسة له عن الفاتح عام: (١٩٥٤)، واستمر في إنتاجه الغزير عن تاريخ الدولة العثمانية حتى أخرج هذا الكتاب بالتركية عام: (٢٠١٦)، في (٩٠٠) صفحة، ومن أهم مميزاته: دراسته التحليلية الدقيقة للمصادر الأصلية عن تاريخ الفاتح، وقيمة كل مصدر، وساعده في ذلك إتقانه للعربية والفارسية والإنكليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية.

ذكر إينالجيك في كتابه «**السلطان الفاتح**» حادثة قتل الفاتح

22) Halil İnalcık; "İki Karanın Sultanı, İki Denizin Hakanı, Kâyser-i Rûm, Fâtih Sultan Mehemmed Han", Türkiye Iş Bankası Kültür Yayınları, İstanbul, 2019.

لأخيه الصغير أحمد في مبحث «**عودة محمد الثاني إلى العرش للمرة الثانية**» في أَدِرنَة، وذلك بعد وفاة والده (١٦ المحرم ٨٥٥ / ١٨ شباط ١٤٥١)، قال إينالجيك ١٥٢: «**كان أول عمل للسلطان الجديد هو التخلص من أخيه الرضيع: أحمد الصغير**».

وأفرد إينالجيك فصلًا عن القوانين في عهد الفاتح، وذكر القانون الذي أصدره الفاتح المسمىٰ: «**قانون نامه**»، وأوله: «**هذا القانون هو قانون أجدادي وآبائي، وسيعمل به أولادي الكرام جيلًا بعد جيل**».

وساق نص القانون كاملًا: ٣٣٨-٣٥٦، واعتمد علىٰ النص الذي حققه عبد القادر أوزجان، وفيه فقرة «**قتل الإخوة**»، ونصُّها ٣٥٠: **«وكلُّ من تيسَّرت له السلطنةُ من أولادي؛ فمن المناسب أن يَقتُل جميعَ إخوته من أجل نظام العالم. جوَّزه أكثر العلماء؛ فيُعمل به»**[٢٣].

(٢٣) سبق هذا النص باختلاف يسير؛ فقد أحببت أن أترجمه هنا بصيغة أخرىٰ يحتملها الأصل العثماني.

وأَسندت «**الموسوعة الإسلامية**» كتابة مادة (محمد الثاني) ـ وهو محمد الفاتح ـ إلى خليل إينالجيك، فكان مما كتبه فيها قوله:

«**وبمجرد وصول الفاتح إلى العرش أمر بخَنْق أخيه أحمد الذي كان رضيعًا، وكذلك عندما وضع قانونه: «يجوز قتل الإخوة من أجل نظام العالم»؛ كان يفكر في ضمان عدم تجزئة سيادة الدولة، وإنقاذها من أخطار المطالبين بالعرش في المستقبل**»[٢٤].

وقال إينالجيك في كتابه: «**تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**»[٢٥]، ما نصُّه ـ بعد أن شرح العُرف التركي في انتقال السلطة وظاهرة الصراع بين الإخوة ـ:

«لقد كانت هذه الحقيقة في ذهن السلطان محمد الفاتح حين شرَّع في «**قانون نامه**» الذي أصدره ما كان يُمارَس منذ بداية الإمبراطورية: «**يمكن لأيٍّ من أبنائي، الذي سيهبه الله السلطنة، أن يتخلص من إخوته لأجل مصلحة الدولة، وهو ما تقرُّه غالبيَّة**

(٢٤) «الموسوعة الإسلامية» التركية، مادة: (MEHMED II)، وقف الديانة التركي، أنقرة: (٢٠٠٣)، ٢٨/ ٣٩٥-٤٠٧.

(٢٥) ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ليبيا: ٢٠٠٢، ٩٦.

العلماء»؛ إلا أن هذا الحَلَّ لم يُنْهِ الحروب الأهلية، لأن السبب الرئيسي وراءها كان يكمن في التقاليد التركية القديمة...» إلى آخر كلام إينالجيك.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

خاتمة:

نصيحة للخائضين في التاريخ العثماني:

وبعد هذه النبذة الموجزة في توثيق واقعة قتل السلطان محمد الفاتح لأخيه الرضيع وتشريعه لقانون قتل الإخوة؛ أنصح الكُتَّاب والباحثين بعدم الخوض في التاريخ العثماني استنادًا إلى بعض الكتب المعاصرة، التي كُتبت أصلًا لأغراض دعائية، وتفتقر لشروط البحث العلمي، بل عليهم الرجوع إلى المصادر الأصلية المعتمدة، وإلى البحوث العلمية المحكَّمة والمعتمدة، وهذا يتطلب ـ على الأقل ـ المعرفة التامة باللغة العثمانية والتركية الحديثة، والاطلاع الواسع على الكتب والوثائق، ولا يشفع لهم الاستعانة بالمترجمين أو ببعض الأشخاص الذين تعلموا اللغة التركية حديثًا، فإنهم سيزودونهم بالمعلومات التي يريدونها في إطار اطلاعهم المحدود، ولن ينشطوا للبحث والتحري والحفر في كهوف الوثائق والبحوث، وقد قيل: **ما حكَّ جلدكَ مثلُ ظُفْركَ!**

إن الكلام في التاريخ من أبواب الرواية والشهادة والحكم،

لهذا فإن أول شروط المؤرخ، وأهم الواجبات عليه: العلمُ والعدلُ.

العلم؛ حتىٰ يكون صادقًا فيما يخبِر به ويؤرِّخ له. **والعدل**؛ حتىٰ يكون قائمًا بالقسط فيما يحكم به. ولا يخفىٰ أن لكلٍّ من العلم والعدل أسبابًا وموانعَ.

- أما العلمُ بوقائع التاريخ؛ فإن من أهمِّ أسبابه ووسائله: معرفةُ اللغة أو اللغات ذات العلاقة بموضوع ما يؤرِّخ له، ويكتب عنه.

- وأما العدل؛ فإن من أهم الأسباب المعينة على إقامته والقيام به: تقوىٰ الله تعالىٰ، وحسن النية والقصد، والتجرد للحقِّ.

ومن أهم موانعه: العصبية والحقد والحسد، والميل لنصرة القوم والحزب والطائفة، وتوظيف التاريخ للصراعات الفكرية والسياسية.

إن الناظر بعين النقد فيما كُتب عن تاريخ الدولة العثمانية باللغة العربية؛ يجد في أكثرها نقصًا شديدًا، وخللًا ظاهرًا في هذين الشرطين: العلم والعدل.

- أما الخلل في جانب العلم؛ فأهم أسبابه الجهلُ باللغة التركية ـ وبغيرها من اللغات الأجنبية ـ، فقد كان للدولة العثمانية ثلاث لغات:

- التركية العثمانية؛ وهي لغة الحكم والدواوين والوثائق.

- والفارسية؛ وهي لغة الأدب.

- والعربية؛ وهي لغة العلوم الشرعية.

إضافة إلى ورود كثيرٍ من أخبارها في المصادر الروسية والإنكليزية والفرنسية وغيرها.

- أما العدلُ؛ فإن كثيرًا ممَّا كُتب عن هذه الدولة كان الحَكَمُ فيه الهوىٰ والنزعات الدينية والسياسية والقومية، بين محبٍّ مفرطٍ، ومبغضٍ مفرطٍ.

لهذا فإن كثيرًا من الكتب المؤلَّفة عنها تصلح أن تصنَّف في الكتابة الدعائية، أو ما يسمَّىٰ بالبروباغندا Propaganda، سواء كانت في الدعاية لها أو الدعاية ضدَّها.

لقد أفرط المؤرخون والكتاب الغربيون والمستشرقون، والعلمانيون والقوميون العرب وغيرهم؛ في بغض هذه الدولة،

فخرجوا عن حدود العلم والعدل، إلىٰ حضيض الجهل والظلم.

وقابلهم طائفةُ «**المحب المفرط**» فبالغوا في تعظيمها والثناء عليها، وبذلوا جهدهم في إخفاء مساوئها، وستر قبائحها، بل سعوا في قلب بعض تلك المساوئ والقبائح إلىٰ محاسن وفضائل، فخرجوا ـ أيضًا ـ عن حدود العلم والعدل، إلىٰ حضيض الجهل والظلم.

وأعظم الناس إساءة في هذا الباب: **هم الإسلاميون الحركيون**، فإنهم وجدوا في الدولة العثمانية ـ التي حملت اسم الخلافة، وأعقبت سقوطها نكسات كبيرة حلَّت بكثير من بلاد المسلمين ـ وفي رمزيَّتها وتاريخها وقرب العهد بها؛ مادَّة مهمة للحشد الفكري والعاطفي، وإقناع المسلمين بأهمية المشروع الحركي، والحاجة إليه، وأنه السبيل الأمثل لتحقيق أملهم المنشود في إعادة عزِّ المسلمين وقوتهم ووحدتهم. لهذا كان من المنطقي أن يُخفوا عن قرَّائهم الحقائق الدالة علىٰ أن هذه الدولة كانت بمثابة العلَّة الكامنة والموت البطيء، بما اتَّصفت به من الانحراف عن

منهاج النبوة، وكثرة البدع والمنكرات، وشيوع الجهل والظلم.

«اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطرَ السماوات والأرض، عالمِ الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا لما اخْتُلِفَ فيه من الحقِّ بإذنكَ، إنك على صراطٍ مستقيمٍ».

آمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو مسلَمةَ عبد الحق بن ملا حقِّي التُّرْكمانيُّ الغُزِّيُّ

اسطنبول في يوم الأحد ٢٩ شوال ١٤٤١، الموافق: ٢١ حزيران ٢٠٢٠